

حزب أردوغان يقترب من
نهايته لصالح المنشقين

أردوغان وسيكون لها انعكاس على المستوى الدولي، وتحديدا على مواقف الاتحاد الأوروبي، قيامه بمحاولة ابتزاز أوروبا والتهديد بإغراقها بالمهاجرين السوريين، ما يعكس حالة من التخبط الذي يعاني منه أردوغان. فمقايضة الأوروبيين بملف الحد من الهجرة مقابل ترسيخ أقدام أردوغان وتبرير معاركه الداخلية والخارجية لن تصمد. على العكس مما يتوقع سوف يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات حماية تؤدي إلى حرمان أردوغان مرة أخرى من استخدام ملف الهجرة واللجوء.

تملئ داود أوغلو لم يكن وليد الأيام الأخيرة، بل يعود إلى ما قبل انعقاد المؤتمر الاستثنائي لحزب العدالة والتنمية الذي دعا إليه في مايو 2016، بعد أن وصلت العلاقة بينه وبين أردوغان إلى مرحلة التوتر، لكن داود أوغلو أجل استقالته من الحزب وأعلنها نهاية الأسبوع الماضي، وأعقب استقالته بمؤتمر صحافي شارك فيه برلمانيون وعدد من القيادات الذين قاموا بإشهار استقالاتهم، في خطوة تمهيدية لتأسيس حزب جديد، لا شك أنه سيكون مرشحا للعب دور أساسي في إنهاء عهد أردوغان ونزع الراية من يده لنقلها إلى أسماء أخرى، تماما كما فعل أردوغان مع نجم الدين أربكان.

خطوة داود أوغلو الأخيرة ممثلة بالاستقالة كانت أيضا عملية استباقية لقرار أخذه جناح أردوغان بفصله مع آخرين، بعد مؤشرات كشفت عن نوايا لتأسيس حزب جديد منافس. وما يجعل حظوظ الكيان الجديد قوية ومن شأنها القضاء على بقايا حزب أردوغان أن ملف الفساد صار ثقيلًا، ويضاف إليه فشل الرئيس التركي في الحفاظ على أصوات الناخبين الأتراك.

المعارضون لحزب أردوغان بزعماء داود أوغلو أصبحوا يتحدثون بمفردات صريحة عن انحراف الحزب الحاكم. كما بدأ الكثيرون داخل تركيا ينظرون إلى أن مستقبل البلاد سيكون مظلمًا إذا ما استمر أردوغان في فرض أسلوبه العجبي الذي لم يعد صالحا لإدارة المجتمع التركي.

التوقعات بولادة الحزب الجديد المنافس لأردوغان ترجح أن يظهر قبل نهاية العام الحالي، ومن المتوقع أن تضم قيادات الصف الأول العديد من الأسماء التي كانت تعمل تحت قيادة أردوغان. وهناك قائمة كبيرة لأسماء معارضتهم لأردوغان، بعضها ذات ثقل يتوازى مع داود أوغلو، مثل الرئيس السابق عبدالله غول ونائب رئيس الوزراء علي باباجان، وآخرون تشكل معارضتهم لأردوغان كابوسا يندرز على صفحة حكمه، في ظل استناد أفق مشروعه السياسي وتحوله إلى مشروع سلطان عثماني يراكم عوامل انهياره منذ سنوات.

د. سالم حميد
رئيس مركز العزلة للدراسات والبحوث - دبي

يقال إن الأحزاب والمنظمات والمؤسسات بشكل عام لها دورة حياة طبيعية، تبدأ صلبة ومتماسكة وذات برامج ومشايخ طموحة، على أنقاض مشاريع أخرى منقرضة وفاشلة، ثم تكمل دورة حياتها وتقع في مازق مثل المؤسسات والكيانات التي سبقتها. هذا التوصيف ينطبق حرفيا على حزب العدالة والتنمية، حزب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي كان وريثا لأحزاب أخرى سبقته، بعد أن فشلت وانتهت تأثيرها في الشارع.

حزب العدالة والتنمية في تركيا تعرض مؤخرًا لضربات متوالية كلها قاسية ومؤثرة، تبشر باقتراب الحزب من إنهاء دورة وجوده وتأثيره، خاصة أن دكتاتورية أردوغان وحرصه على النجومية والظهور قضيا على الحزب وعلى كوادره القوية الأكثر تأثيرًا وذات النسخ الفكري والحضور القيادي.

لا نكس كذلك النتائج السلبية التي بدأ الحزب يسقط فيها خلال الدورات الانتخابية الماضية. وأخرها سقوطه في بلدية إسطنبول. ثم جاءت عملية اشتقاق القيادي المؤثر ورئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو. وتعد ضربة قاضية لحزب أردوغان حسب تصنيف المراقبين وتقييمهم لهذه الخطوة. وخاصة أن مبررات داود أوغلو لانسحاب تلتخ سمعة حزب رجب طيب أردوغان وتدخله في دائرة الفساد والفشل السياسي والاقتصادي.

من المهم كذلك معرفة أن داود أوغلو لم يكن الاسم الأول والأخير الذي انتشق عن حزب العدالة والتنمية، لكنه أبرز المنشقين وأخطرهم، بعد سلسلة أسماء قيادية سبقته، وأخرى سوف تلتحق به وتلتف حوله نظرا لشعبيته التي تسحب البساط من تحت أقدام أردوغان. تمكن أهمية داود أوغلو في أوساط تيار الإسلام السياسي في تركيا، من ناحية الترويج المتكرر له في الوسط الأكاديمي التركي، منذ قدم نفسه من خلال كتاب له حول العمق الاستراتيجي لتركيا، ما جعله عراب السياسة التي تعرف في تركيا بالعثمانية الجديدة، التي تحاول استعادة النفوذ العثماني في المنطقة. كما رسخ أوغلو عبارة "صفر مشاكل" في النهج التركي في بداية عهد حزب العدالة والتنمية، قبل أن يتفوق أردوغان ويحاول الاستئثار بالسلطة والحزب ويرسخ شخصية الدكتاتور صاحب القرار الأوحده. ومن أبرز الأخطاء الكارثية التي ارتكبتها



قطر في متاهة وساطاتها

وإن بدوا متلهفين لإنهاء مغامرة أنفقوا عليها تريليون دولار بطريقة اعتباطية. ربما أعاد الأميركيون النظر في حساباتهم، فاكشفوا أن انتصارا طالبانيا مبرمجًا في مقابل انسحابهم غير المدوي من أفغانستان سيقلل من قيمتهم العالمية وهو أمر مؤكد. غير أن المؤكد أيضا أنهم لم ينظروا بثقة إلى نزاهة الدور القطري، لذلك أفضت المفاوضات من غير أن يكون للوسيط القطري علم بذلك.

وإذا ما التفتنا إلى قطر، فإن لغز وساطاتها مع الجماعات الإرهابية، وهي محطتهم الدائمة، إنما يكشف عن رغبتها في تطوير الحاجة إليها باعتبارها ممرا إلى العالم السري. وهو ما يمكن أن ينطوي على علامات استفهام كثيرة. فبغض النظر عن ثرواتها وعلاقتها المنتسبة بقوى الضغط السياسي تبقى قطر دولة صغيرة، محدودة التأثير في محيطها الإقليمي. وهي لا تملك سوى أن تتفق أموالا على جماعات إرهابية متفرقة بين أنحاء العالم العربي. غير أن العقل السياسي القطري يفكر بطريقة مختلفة. نظر القطريون إلى الاتفاق التاريخي بين الولايات المتحدة وحركة طالبان باعتباره مخرجا دوليا من الأزمة التي يعانون منها في محيطهم العربي، وهي نظرة ساذجة دعمت أسباب عزلتهم.

لغز وساطات قطر مع الجماعات الإرهابية، وهي محطتهم الدائمة، إنما يكشف عن رغبتها في تطوير الحاجة إليها باعتبارها ممرا إلى العالم السري. وهو ما يمكن أن ينطوي على علامات استفهام كثيرة.

مفردات تلك الحرب جزءا من البرنامج الانتخابي لكل رئيس أميركي جديد. طرفان متشددان جمعتهما قطر على مائدة واحدة، وكعاد الاتفاق التاريخي بينهما يخرج إلى العلن لولا أن الرئيس الأميركي أحبط المخطط القطري حين قرر عدم المضي إلى النهاية. فهل حدث ذلك لأن الجانب الأميركي اكتشف أن طالبان في أفغانستان فحسب، بل وأيضا لأن طرفي المعادلة يقف كل واحد منهما طالبان وهي جماعة دينية متشددة لا تزال مصرة على ممارسة الإرهاب، والولايات المتحدة التي رفعت منذ سنة 2001 راية الحرب على الإرهاب وصارت

باعتباره اتفاقا تاريخيا ما كان من الممكن أن يتحقق لولا جهودها. ولو لم يلج الرئيس الأميركي دونالد ترامب لقائه الذي كان مبرمجًا في كامب ديفيد مع قادة الحركة كانت قطر قد تحولت إلى منارة لكل إرهابي في عالما المعاصر.

عبر وساطتها كان من الممكن أن تقع معجزة سلبية مضمونها لقاء زعيم أكبر جماعة إرهابية بزعيم أكبر دولة تقود حربا على الإرهاب الذي سبق له وأن ضربها في عقر دارها. وكانت تلك الضربة هي السبب المباشر الذي تدرعت به الولايات المتحدة لغزو أفغانستان وإسقاط نظام طالبان الذي سيطر على الحكم عام 1994.

في أوقات سابقة نجحت قطر في وساطاتها مع الإرهابيين، حزب الله في لبنان وجبهة النصرة في سوريا والمليشيات الإيرانية في العراق، مستعملة المال من أجل إغراء الإرهابيين ودفعهم إلى إطلاق رهائن. غير أن مشروع وساطتها هذه المرة لا يتعلق بعملية صغيرة، محدودة النتائج. لا لأن المسألة تتعلق بمصير دولة هي أفغانستان فحسب، بل وأيضا لأن طرفي المعادلة يقف كل واحد منهما طالبان وهي جماعة دينية متشددة لا تزال مصرة على ممارسة الإرهاب، والولايات المتحدة التي رفعت منذ سنة 2001 راية الحرب على الإرهاب وصارت

فاروق يوسف
كاتب عراقي

أعادت النكسة التي شُنت بها الوساطة القطرية بين الولايات المتحدة وحركة طالبان إلى الأذهان العديد من الأسئلة التي تتعلق بالدور الذي تلعبه قطر في مجال الإرهاب. في مقدمتها "هل هي ضد أم معه؟". مجرد طرح ذلك السؤال يكشف عن نوع من الالتباس سببه السلوك السياسي القطري المغر الذي لم يطلق حتى هذه اللحظة إشارة خطر لدى القوى الدولية التي تحارب الإرهاب، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. لقد رضيت الإدارة الأميركية بأن تكون قطر وسيطًا بينها وبين حركة طالبان الأفغانية التي تعتبرها جماعة إرهابية. ذلك ما عزز ثقة القطريين بسلوكهم السياسي الذي اعتبرته دول عربية بأنه نوع من دعم الإرهاب على مستوىات مختلفة، مادية ومعنوية. فهل انطلق الرضا الأميركي من سياسة عملية مؤقتة، يراد منها اللجوء إلى البوابة التي تحظى بثقة الجماعات الإرهابية؟ شيء من هذا القبيل يمكن توقعه من السياسة الأميركية. نظرت الدوحة إلى الاتفاق الذي يمكن أن تتوصل إليه الولايات المتحدة وطالبان من جهة كونه نصرا لها

الصواريخ الإيرانية على «أرامكو» تطوي التهدئة وتشرع باب الحرب

ويشكل السلوك الإيراني الأخير، فرصة إضافية لإسرائيل، لتصعيد هجماتها في سوريا والعراق، وحتى لبنان الذي بات مع التصعيد الإيراني الأخير، ساحة رد يمكن أن تستثمر إسرائيل اللحظة الدولية والإقليمية لتنفيذ ما تخطط له لإنهاء ملف الصواريخ الدقيقة لدى حزب الله بعد الانتخابات البرلمانية المقررة الثلاثاء. إذا أثبتت التحقيقات مسؤولية إيران، فإن ذلك سيفتح الباب واسعا على جملة تطورات، أولها أن الرد السعودي لن يكون مباشرا. فالقيادة السعودية التي راهنت في السنوات السابقة على إدارة واشنطن لملف المواجهة مع إيران، باتت أمام استحقال التصعيد الإيراني، أمام خيار الرد الذي لا مفر منه، علما أن دائرة الخيارات واسعة أمام المملكة السعودية، فيما لو قررت ذلك. أما ترامب فقد لوج بالحل العسكري في وقت سابق لمعاينة إيران التي اتهمها بتنفيذ العملية، وهو ما أكدته وزير الخارجية الأميركي بعد يوم من العملية. بعد أن كشفت التحقيقات إطلاق صواريخ كروز فإن فرضية الرد العسكري في أكثر من ساحة لا مفر منها، إن استعد الرد المباشر على إيران كما هو مرجح.

اليمن، مرفقة بدعوة إلى حوار بين دول المنطقة لمعالجة مشكلاتها. هذا الموقف الإيراني لن يوقف تداعيات استهداف أرامكو، الذي سيعجل من سلسلة ردود فعل عسكرية، أبرزها ما يمكن أن يدرج ضمن الحرب بالادوات بين واشنطن وطهران، مع توقع طي ترامب فكرة لقاء روحاني في نيويورك الشهر المقبل حيث قال في تغريدة إنه "لن يلتقي روحاني بلا فمن". بل يرجح أن يتوقف أي مسعى للتخفيف من العقوبات على إيران. فإعلان واشنطن عن نتائج التحقيق بان مصدر الصواريخ إيران أو العراق يستتبع سلسلة إجراءات داخل العراق، ومنها استهداف مقرات لمليشيات تابعة لإيران، في وقت ستوجه واشنطن رسائل أكثر جدية إلى الحكومة العراقية بشأن هذه الميليشيات، علما أن الإدارة الأميركية تنظر باهتمام إلى ما يمكن أن يصدر عن المرجعية الشيعية من مواقف بشأن حصر السلاح في يد الجيش.

بإجراء مفاوضات مع إيران، وترافقت مع إقالة جون بولتون من موقع مستشار الأمن القومي، هي التي شجعت القيادة الإيرانية على التصعيد. فطهران باتت أكثر اطمئنانا لعدم قيام الرئيس الأميركي بضربات عسكرية ضدها. وفي خطوة تبدو استيعابية دعا الرئيس الإيراني حسن روحاني الأحد الماضي عشية وصوله إلى تركيا، إلى ضرورة قيام هدنة في

المواجهة، بعدما تجاوز الخطر الإيراني الخطوط الحمراء التي لا تهدد أمن النفط السعودي فحسب، بل العالمي أيضا. فدفعة الضربة لمنشآت أرامكو أدت إلى خفض الإنتاج السعودي للنفط إلى النصف. ومنذ عام 2015 توالى الهجمات على أهداف نفطية واستراتيجية في العمق من الشمال الغربي وليس من اليمن". هذا ليس الهجوم الأول على السعودية من قبل إيران من الأراضي العراقية. ففي 15 مايو، هاجمت طائرتان إيرانيتان دون طيار من العراق محطتي ضخ رئيسيتين لخط أنابيب النفط شرق-غرب لشركة أرامكو وسط السعودية، وأشعلتا النار فيهما. وينقل هذا الخط النفط المنتج في حقول النفط السعودية في الشرق إلى ميناء ينبع غرب ساحل البحر الأحمر. الإسرائيليون يرحجون أيضا أن الهجمات على السعودية جاءت من داخل العراق.

هذا الهجوم يعتبر من أكثر الهجمات الإيرانية توسعا على أهداف نفطية في الخليج منذ أن بدأت الهجمات قبل 5 أشهر، فقد تم توسيع الجبهة الإيرانية ضد العقوبات الأميركية في العراق. وهو تطور خطير يتلاحق في الخليج مع تطورات يخشى أن تقلب مع الوقت حسابات المملكة العربية السعودية في

علي الأمين
كاتب لبناني

حبست السلطة العراقية أنفاسها إثر انتشار خبر استهداف منشآتين سعوديتين تابعيتين لشركة أرامكو، المعلومات التي ستربت من أكثر من طرف عراقي وكويتي، كانت تشير إلى أن طائرات مسيرة انطلقت من العراق استهدفت السعودية رغم إعلان الحوثيين في اليمن مسؤوليتهم عن هذه العملية. لكن آخر نتائج التحقيقات حول العملية، كما نقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" على لسان مسؤول أميركي، أن فريق تحقيق سعودي - أميركي مشترك وجد حطاما لـ19 صاروخ كروز يصل مداهما إلى 1000 ميل، مستعبدا مسؤولية الحوثي عن العملية التي تبدو وفق المعلومات الأولية لفريق التحقيق أنها قادمة من العراق أو إيران. القلق في دوائر الحكومة العراقية، رغم نفي رئيسها عادل عبدالمهدي مسؤولية العراق في هذا الشأن، أشار إلى عملية تحقيق جارية للتعقب مما جرى. القلق في هذه الدوائر هو ما يمكن أن يسببه "العمل العدواني" من تداعيات في داخل العراق.

